

التعامل الديمقراطي في ظل إصلاحات المنظومة التربوية - دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ السنة الأولى متوسط بمدينة وهران -

د. شارف جميلة، جامعة وهران 2

د. بقال إسمي ، جامعة وهران 2

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الحياة الديمقراطية في المؤسسات التربوية، حيث نسعى من خلال بحثنا إلى الكشف عن الممارسات الديمقراطية في المدرسة، في ضوء بعض المتغيرات كنوع المؤسسة التعليمية، وقد اعتمدنا في تحليل آراء الطلبة و انطباعاتهم على المنهج الوصفي، ولأغراض الدراسة قمنا بإعداد مقياس التعامل الديمقراطي في المؤسسة. وبلغت عينة البحث 50 تلميذا من الطور الأول متوسط بالمؤسسات التعليمية المتواجدة بمدينة وهران خلال الفترة الممتدة ما بين جانفي و ماي 2017.

وتوصلت الدراسة إلى تدني مستويات الممارسات الديمقراطية في المؤسسات التعليمية ، كما خلصت الدراسة إلى وجود فرق دال إحصائيا في مستويات التفاعل الديمقراطي في المؤسسات التعليمية يعزى إلى نوع المؤسسة التعليمية و جنس المتدرسين.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، الديمقراطية التربوية، الحياة الديمقراطية، المؤسسات التعليمية، الإصلاحات التربوية.

Abstract:

The aim of this study is to identify the reality of democratic life in educational institutions. In our research, we seek to reveal democratic practices in the school in the light of some variables such as the type of educational institution. We have relied on the analysis of students' opinions and their impressions on the descriptive approach. For the purposes of the study we have prepared a measure of democratic handling in the institution. The sample of the study was 50 students from the first stage of the average educational institutions located in the city of Oran during the period between January and May 2017. The study found that there is a statistically significant difference in the levels of democratic interaction in educational institutions due to the type of institution and the sex of the teachers.

Keywords: Democracy - Educational Democracy - Democratic Life - Educational Institutions - Educational Reforms.

مقدمة:

تشهد الجزائر حركة متواصلة من الإصلاحات التربوية قصد تحقيق الحداثة و التطور الحضري والمساهمة في إثراء المنظومة التربوية غير أن هذه الإصلاحات غالبا ما تصطدم بمجموعة من التحديات التي قد تعرقل سيرها الحسن و تجعلها تنكسر، و أبرزها الانكفاء التقليدي على منظومة من القيم التربوية الجامدة التي تركز على القمع و الزجر و الرفضة للتجديد و التطور، فإذا كانت التغيرات التاريخية هي التي تحدد مسار الواقع الديمقراطي في أي مجتمع، فإن أهم حلقات النماء تتمثل في الفعل التربوي الذي يعتبر القاعدة الأساسية في كل بناء ديمقراطي. وعلى هذا استحضرت المجتمع الجزائري طاقته لإعادة النظر في وظائف المدرسة وأدوارها الفكرية، وفي ظل هذا الاهتمام الكبير فإنه من المهم معرفة مدى تجاوب هذه الإصلاحات مع التوجهات الديمقراطية العالمية والمحلية، حيث أن أي محاولة نهضوية وإصلاحية لا يمكنها تجاهل حقيقة الأجواء الديمقراطية في المؤسسات التعليمية التربوية، ذلك لأن الحياة الديمقراطية لأي مجتمع أمر مرهون بمدى تأصيل القيم الديمقراطية في فكر أفرادها و تثبيتها لجعلها نهج حياتهم و منحى يتمسكون به، الذي لا يتم إلا من خلال التربية الديمقراطية.

من جهة أخرى إن مقتضيات التطور التكنولوجي و معطيات عصر العولمة والتسابق الإعلامي يفرض على المدرسة أن تكون ديمقراطية في نسقها الإداري والتعليمي، لمسايرة الواقع الاجتماعي و ومتطلباته، ولن يتم هذا إلا بمدرسة إبداعية تقوم على إنتاج القدرات المندمجة لدى المتدريس، التي تنمي فيه الثقافة الديمقراطية لقيم الانفتاح والحوار و التسامح و قبول رأي الآخر من خلال تسهيل مشاركة التلاميذ في أنشطة مدرسية الإبتكارية والإبداعية ضمن فرق تربوية وعمل جماعي مثمر. لتحقيق ديمقراطية التعلم فإنه من الضروري تكوين كفاءات وطنية في ظل نظام تربوي يؤمن بالجودة الكمية والكيفية، لإعداد وتأهيل النشء تأهيلا أخلاقيا وديمقراطيا في ضوء رؤية إبداعية ديمقراطية قائمة على الأسس الرئيسية التي يقوم عليها مفهوم الديمقراطية التربوية، كما أن نجاح إصلاحات المنظومة التربوية لا يمكن أن يتحقق بدون إعادة النظر في المعوقات السياسية كالإدارة المدرسية، حيث من الضروري جعلها قادرة على توجيه الحياة التربوية بكيفية ديمقراطية داخل المؤسسات التربوية فيمناخ مدرسي ديمقراطي و توفير للأستاذ فضاء بيداغوجي ملائم يقوم على التعاون و الاحترام بين أعضاء الهيئة التدريسية.

مشكلة الدراسة :

يمثل واقع الحياة الديمقراطية في المؤسسات التربوية منطلق أي مشروع إصلاح، حيث أنه لا يمكن الحديث عن المحاولات النهوضية الإصلاحية في ظل غياب وانعدام الديمقراطية التربوية القائمة على المساواة و تكافؤ الفرص. حيث تواجه الجهود الرامية إلى إصلاح المنظومة التربوية و تطويرها مجموعة من العراقيل و الصعوبات التي قد

تجعلها مهددة بالضياع و التحطم أمام واقع النظام الذهني التقليدي غير القادر على التجاوب مع قيم الديمقراطية والذي يستند إلى لغة القمع والقهر الذي لا يعرف سوى خطاب التأديب والزجر، والعنف وفرض العقوبات اللفظية أو البدنية مما يولد قيما سلبية، ومشاعر الحقد والكراهية والخوف والانغلاق حول الذات وعدم القدرة على المغامرة والتخيل والابتكار والإبداع لانعدام الحرية والديمقراطية الحقيقية .

و من هذا المنطلق، يمكننا تحديد تساؤلات الدراسة كالتالي:

- 1- هل تتبنى المدرسة الجزائرية مسارا ديمقراطيا في فعاليتها التربوية أم أنها تتخذ منحى باتجاه النظام الذهني التربوي التقليدي المنتج لقيم التسلط والإكراه والتبعية؟
- 2- ما هي مستويات التعامل الديمقراطي بين التلاميذ و المعلمين في المدرسة الجزائرية ظل إصلاحات المنظومة التربوية ؟
- 3- هل يوجد فروق دالة إحصائيا في مواقف التلاميذ تجاه الممارسات الديمقراطية تبعا إلى الجنس؟
- 4- هل يوجد فروق دالة إحصائيا في مواقف التلاميذ تجاه الممارسات الديمقراطية تبعا إلى نوع المدرسة؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى ما يلي:

- الكشف عن واقع الممارسات الديمقراطية في المؤسسة التعليمية .
- معرفة مواقف التلاميذ تجاه التعامل التربوي الديمقراطي في المؤسسات التربوية.
- الكشف عن دلالة بعض العوامل (الجنس، و نوع المدرسة) وانعكاسها على الممارسات الديمقراطية في المؤسسات التربوية.
- التعرف على مظاهر القصور في مجال الممارسات الديمقراطية في المؤسسات التربوية من أجل تقديم صورة علمية عن الأجواء الديمقراطية بالنسبة للمعنيين بالإصلاح التربوي.

أهمية البحث:

- تتبثق أهمية البحث الحالي من كونها من الدراسات النادرة التي تناولت موضوع الممارسات الديمقراطية في المؤسسات التربوية وهو موضوع جدير بالاهتمام ، حيث اتضحت في الآونة الأخيرة ضرورة إعادة النظر في الأساليب التربوية من أجل التجاوب مع تحديات المرحلة العصبية التي تمر بها بلادنا.
- تمثل إضافة معرفية في ميدان البحوث العلمية من أجل سد الفراغ الكبير في الدراسات الميدانية الكاشفة عن أوضاع التربية في بلادنا.

تحديد المفاهيم:**أ- مفهوم الديمقراطية:**

يعتبر مفهوم الديمقراطية مفهوما مركبا ، هي منظومة القيم الإنسانية التي تستند على جملة من المبادئ تتمثل في الحقوق و الواجبات نحو الذات و نحو الآخرين،

1- **الحقوق:** نحو الذات و تتمثل في الحرية و العدالة ، و كمبدأ الكرامة الإنسانية و الحرية و تقرير الفرد لمصيره واختياراته ، و رفض أي نزوع سلطوي في جميع مجالات الحياة من أجل تحقيق الذات الإنسانية.

نحو الآخرين أما نحو الآخرين فتتمثل في التسامح، التضامن ، المساواة

2- **الواجبات :** تتضمن جملة من المبادئ أهمها الانضباط، الثقة، التواصل، و قبول الرأي الآخر والإنصاف، وتحقيق سعادة الإنسان، و المساهمة في الإبداع و الابتكار و العطاء.

ب- مفهوم الديمقراطية التربوية : هو مفهوم معقد يقوم على مجموعة من الصيغ و الدلالات من الصعب السيطرة عليها، من أجل أخذ ناصية المعاني التي يموج بها ، يمكن تفكيكه إلى ثلاثة مستويات تمثل الأسس التي يستند عليها مفهوم الديمقراطية التربوية و هي:

1- **مفهوم ديمقراطية المدرسة أو تكافؤ الفرص التعليمية:** يعني توفير فرص التحاق الأطفال بالمؤسسات التربوية و التعليمية المختلفة بدون تمييز بينهم على أساس ديني، أو عرقي، أو اجتماعي، بحيث ينال كل طفل حقه من التربية و التعليم كباقي المتدربين الآخرين، من جهة أخرى من الضروري عدم تجاهل الصفات الثقافية والاجتماعية والمعرفية و الوجدانية بالنسبة للأطفال، حيث أن أطفال الصف الواحد متميزين بكيفية تجعلهم غير متكافئ الفرص أمام نفس الدرس الذي يقدم لهم، و قد يؤدي تجاهل هذا المبدأ إلى تفاوت الأطفال في تحصيلهم المدرسي.

2- **مفهوم الديمقراطية في المدرسة :** و هي منظومة من العلاقات و الفعاليات الذهنية القائمة التفاعل الديمقراطي في المؤسسات التربوية بين المعلمين و الطلبة وبين الطلبة بعضهم البعض وبين المعلمين والإدارة.

3- **مفهوم تعليم الديمقراطية في المدرسة أو الوعي الديمقراطي:** و تعني منظومة القيم الديمقراطية ومعرفة مبادئ الديمقراطية السليمة وقوانين استعمالها ومعايير تمثلها وتطبيقها، والتي تترسخ في وعي المتعلم وثقافته حيث لا يمكن لمجتمع ما أن يكون ديمقراطيا إلا إذا تعلم أفرادها في داخل المدارس والمؤسسات التربوية (وطفة، شهاب، 2003: 113) ، حيث يشمل الوعي الديمقراطي مجموعة من الحقوق و الواجبات كالتالي:

- الحقوق: تتضمن حق التلاميذ في التعليم، الرعاية الصحية و النفسية، حرية التعبير، المساواة ، الكرامة .
- الواجبات : و تتمثل في واجب التلاميذ في الحفاظ على البيئة ، واحترام القوانين والنظام، والحفاظ على الممتلكات العامة، وتقدير قيمة الوقت ، واحترام العمل، واحترام الرموز الوطنية، والدفاع عن الوطن.

الدراسات السابقة :

لقد قمنا بسرد عدد من الدراسات السابقة التي تناولت واقع التربية فيما يخص قيم الديمقراطية في المؤسسات التربوية والتعليمية ، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

1- دراسة اليونسكو 1995 عنوان الدراسة " التربية من أجل السلام ، وحقوق الإنسان ، والديمقراطية" و هو مشروع تربوي قدم إلى الدورة الرابعة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية في جنيف بين 3-8 أكتوبر 1994 ، وقد أكد هذا المشروع على عدد من الغايات أهمها:

- تعزيز القيم وتطوير أنماط السلوك التي تقوم عليها ثقافة السلام لدى كل فرد.
- تأهيل المواطنين على تحمل المسؤولية و المراحل العصبية من خلال تنمية قدراتهم على تقدير قيمة الحرية، و تعزيز المهارات اللازمة لمواجهة التحديات.

2- دراسة مايو سنة 1999 عنوان الدراسة " التربية للجميع"

تعرضت الدراسة لأهمية القيم و المبادئ الديمقراطية في التربية، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان التي يؤدي غيابها إلى فقدان الرفاهية، والتقدم الحقيقي، والسلام الدائم.

وأكد مايو أن الهدف الرئيسي للتربية الديمقراطية تتمثل في القيمة السامية للكيان البشري و رفاهيته.

3- دراسة اللجنة الوطنية الأمريكية 1996 عنوان الدراسة "تطبيق برنامج نحن الناس"

أجريت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية قصد التعرف على نتائج تطبيق منهج برنامج وطني تربوي أطلق عليه إسم " نحن الناس" ، يهدف إلى مساعدة طلبة المرحلة المتوسطة والثانوية على تعزيز و تنمية القيم، والمبادئ التي يقوم عليها المجتمع الديمقراطي . قد أسفرت نتائج الدراسة وجود فروق بالنسبة للطلبة في المدرسة الثانوية الذين طبق عليهم فيما يخص تبني القيم اللازمة للعيش بحرية، والديمقراطية لصالح للمجموعة التجريبية مقارنة بزملائهم الآخرين الذين لم يطبق عليهم البرنامج.

4- دراسة الهام فرج 2001: هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح برنامج تدريبي لتنمية السلوك الديمقراطي والتفاعل الاجتماعي للمعلم العربي، و ذلك عن طريق تنمية الوعي المعرفي بالقضايا الديمقراطية لدى المعلم، واعتمدت الدراسة لبلوغ أهدافها على المنهج الوصفي، و كما استخدمت الباحثة استبيان استطلاع آراء الموجهين التربويين والمعلمين حول احتياجاتهم للسلوك الديمقراطي ودوافعها والتفاعل الاجتماعي داخل حجرات الدراسة من وجهة نظرهم. و انتهت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها محاولة تنمية و تطوير مهارات العلاقات الإنسانية والاجتماعية و تنمية مهارات اتخاذ القرار .

و تجدر الإشارة على أن كل الدراسات المذكورة أعلاه تؤكد على ضرورة الاهتمام بالقيم الديمقراطية في الحياة التربوية، كما أوصت بضرورة تفعيل الحياة الديمقراطية في المدرسة، من جهة أخرى خلصت إلى أن المدرسة تساهم في البناء الثقافي و الإنساني في المجتمع.

إجراءات البحث:

أولاً- منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لانسجامه مع طبيعة البحث ، حيث أنه يستند على جملة من الفعاليات التي تشترك في كونها تهدف إلى فحص الأجواء الديمقراطية في المدرسة حيث قمنا بتحليل البيانات والمعطيات بعد تحديد مشكلة موضوع البحث، ووضع الفروض، من خلال إعداد أساليب جمع البيانات ، وتقنياتها، بغرض الفصل في المعطيات الإحصائية التي تم جمعها من الواقع الميداني وأخيراً قمنا بعرض النتائج و تفسيرها، لغرض اجترار استنتاجات مفيدة لتصحيح الواقع المتناول بالدراسة.

ثانياً- مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:

يتألف المجتمع الأصلي للدراسة من مجموع تلاميذ السنة الأولى من التعليم المتوسط في المؤسسات التعليمية العامة و الخاصة بمدينة وهران، وحفلها العلمي خلال السنة الدراسية 2016/2017 وقد بلغ عدد أفراد عينة البحث الذين طبقت عليهم أدوات البحث 50 تلميذاً اختيروا بطريقة عشوائية .

الجدول رقم (01) : يبين توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة: الجنس، نوع المدرسة.

العدد	مستوياتها	متغيرات الدراسة
25	ذكور	الجنس
25	إناث	
46	عمومية	نوع المدرسة
04	خاصة	

رابعاً - أدوات الدراسة :

1- مقياس التعامل الديمقراطي في المدرسة:

أ/ التعريف بالمقياس:

لأغراض الدراسة الحالية قامت الباحثة بإعداد مقياس التعامل الديمقراطي في المدرسة معتمدة على ما جاء في أدبيات موضوع الدراسة، حيث يعد التعامل الديمقراطي في المدرسة ركناً أساسياً يجسد الواقعي في الحياة

الديمقراطية في المؤسسات التربوية. ويتكون المقياس في صورته النهائية من 12 فقرة تكشف طبيعة التفاعل الديمقراطي في المؤسسات التربوية .

أما عن تعليمات تطبيق المقياس فإنه يطلب من الحالة قراءة الفقرات ثم تحديد ما إذا كانت تنطبق عليها أم لا طبقاً للأوزان التالية: (نعم دائماً = 04 نقاط، نعم أحياناً = 03 نقاط، نادراً = نقطتان، لا إطلاقاً = نقطة واحدة).

ب- الخصائص السيكومترية للمقياس:

قمنا بدراسة الخصائص السيكومترية لمقياس التعامل الديمقراطي في المدرسة كالتالي:

1- صدق المقياس:

عرض المقياس على لجنة من المحكمين لهم باع طويل في ميدان البحث العلمي و التقني و هم أساتذة من جامعة وهران بقسم علم النفس و الأروثوفونيا، للحكم على مدى تناسب المقياس و فقراته مع أهداف الدراسة وقد جاءت نسبة اتفاق لجنة التحكيم على صلاحية المقياس و شموليته مرتفعة.

كما قمنا بحساب الاتساق الداخلي لفقرات المقياس من خلال حساب معاملات ارتباط بين الفقرات وفقاً لمعادلة

بيرسون ووزعت نتائج هذا الترابط كما هو موضح في الجدول رقم (02)

الجدول رقم (02) مصفوفة الارتباطات بين فقرات مقياس التعامل الديمقراطي في المدرسة.

12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
											1,000	1
										1,000	,698**	2
									1,000	,395**	,506**	3
								1,000	,395**	,0633	,416**	4
						1,000	,588**	,426**	,319**	,298**	,0339	5
					1,000	,469**	,404**	,598**	,339**	,0339	,266**	6
				1,000	,533**	,081	,677**	,589**	,229**	,266**	,187	7
			1,000	,022	,227**	,337**	,0467	,401**	,297**	,187	,306**	8
			1,000	,466**	,203	,079	,266**	,238**	,275**	,245**	,473**	9
		1,000	,479**	,466**	,217**	,379**	,0433	,229**	,183	,551**	,402**	10
1,000	1,000	,169	,220**	,219**	,399**	,447**	,165	,061	,416**	,033	,477**	11
,356	,185	,430**	,229**	,371**	,461**	,339**	,596**	,506**	,304**	,0393	,477**	12

** ارتباط دال في مستوى الدلالة 0.01.

* ارتباط دال في مستوى الدلالة 0.05.

و يتبين من الجدول أعلاه أن الترابط دال في مستوى 0.01، بين مختلف مستويات المصفوفة مما يشير على وجود درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لجوانب المقياس.

2- ثبات مقياس التعامل الديمقراطي في المدرسة:

الجدول رقم (03) : معاملات ثبات مقياس التعامل الديمقراطي في المدرسة.

المقياس	عدد أفراد العينة	التجزئة النصفية (سبيرمان براون)	(ألفا كرومباخ)	غوتمان	ثبات الاستقرار (بيرسون)
التعامل الديمقراطي	50	0.689	0.709	0.71	0.91

**ارتباط دال عند مستوى 0.01.

تم حساب ثبات مقياس التعامل الديمقراطي في المدرسة بحساب معامل الثبات وفقا لمعادلة ألفا كرونباخ (Cronbach–Alpha)، و قد بلغت نسبته 0.689، و هي نسبة ثبات عالية، كما قمنا بحساب ثبات المقياس خلال استخدام طريقة التجزئة النصفية للمقياس ككل، و الذي كان مساويا لـ (0.709) و كما قمنا بحساب ثبات المقياس باستخراج معامل جاتمان (Guttman) والذي كان مساويا لـ (0.71) و قمنا بحساب ثبات الاستقرار من خلال تطبيق المقياس على أفراد العينة الاستطلاعية، التي تكونت من (50) فردا، و بفارق ثلاثة أسابيع أعيد تطبيق المقياس مرة ثانية على العينة الاستطلاعية، و حسبنا ثبات الاستقرار عن طريق معامل ارتباط بيرسون بين التطبيق الأول و الثاني، والذي بلغ (0.91).

و تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (3) على تمتع المقياس بمعاملات ثبات عالية و مناسبة. و بذلك يكون المقياس قد حقق قدرا مقبولا من الصدق والثبات يسمح باستخدامه في هذه الدراسة لقياس التعامل الديمقراطي بدرجة عالية من الفعالية والثقة .

عرض النتائج و مناقشتها:

1- عرض نتائج السؤال الأول :

للإجابة على السؤال الأول الذي ينص على ما يلي: ما هي مستويات التعامل الديمقراطي في المدرسة بين التلاميذ والمعلمين في ظل إصلاحات المنظومة التربوية ؟ استعملنا الإحصاء الوصفي وذلك عن طريق حساب

المجموع العام لدرجات استجابات أفراد العينة البالغ عددهم (50) تلميذاً ، فيما يتعلق بالتعامل الديمقراطي في المدرسة، و كذا مستوى كل بند من بنود هذا المقياس، و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية، و الجدول رقم (04) يبين ذلك كالتالي:

دراسة الجدول رقم (04) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستويات التعامل الديمقراطي في المدرسة بين التلاميذ و المعلمين.

الدرجة القصوى	الدرجة الدنيا	المتوسط النظري	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد أفراد العينة
48	12	24	5.84	22.74	50

أظهرت النتائج أن درجات أفراد العينة بشكل عام على مقياس التعامل الديمقراطي في المدرسة تراوحت ما بين (14-38) درجة بمتوسط قدره (22.74) درجة و انحراف معياري قدره (5.84) درجة، و يلاحظ أن درجة المتوسط النظري الذي يقدر بـ 24 درجة يقع فوق المتوسط الحسابي ، علماً أن الدرجة الدنيا للمقياس هي 12 درجة و العليا هي 48 درجة، وبناء على ذلك فإن درجة التفاعل الديمقراطي بين التلاميذ و المعلمين كانت في مستويات منخفضة.

وتعكس هذه النتيجة تأثيرات النظام التعليمي على الأنظمة الإدراكية للتلميذ والتي تجسد و تشير إلى تدني قيم الديمقراطية في المؤسسات التربوية من وجهة نظر التلاميذ والتي تشكل الركن الأساسي للحياة الديمقراطية في المدرسة، حيث أن الهيئة التدريسية لا تقبل الآراء المعارضة لآرائها، كما أنها لا تحترم آراء التلاميذ ، ولا تشجعهم على التعبير عن رأيهم بسهولة ، مما يولد لديهم مشاعر الظلم و الاحتقار.

2- دراسة الفرضية الفرعية الثانية : من أجل اختبار دلالة الفروق بين مستويات التعامل الديمقراطي في المدرسة تبعاً للجنس، قمنا بإجراء اختبار ستينودنت T-test لإجابات التلاميذ لجملة النقاط التي سجلوها على مجموع فقرات مقياس التعامل الديمقراطي في المدرسة و تم بناء الجدول رقم (05) الذي يتضمن معطيات تحليل الاختبار التائي.

الجدول رقم (05): يوضح دلالة الفروق بين مستويات التعامل الديمقراطي في المدرسة تبعاً للجنس

مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة (ت)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد أفراد العينة	مستويات متغير الجنس	الأساليب الإحصائية المتغير
0.01	49	2.381	4.41	25.19 2	25	ذكور	الجنس
			4.17	23.66 2	25	إناث	

* الفرق دال عند مستوى 0.01

يتضح من معطيات الجدول رقم (05) أنه توجد فروق دالة إحصائية فيما يخص مستويات التعامل الديمقراطي في المدرسة تعزى لمتغير الجنس حيث بلغت القيمة التائية المحسوبة (ت) (2.381) عند مستوى 0.01 وبالعودة إلى متوسطات إجابات التلاميذ تبعاً للجنس يلاحظ أن المتوسط الحسابي لإجابات الذكور والمساوي ل (25.19) أعلى من نظيره عند الإناث (23.66)، مما يشير إلى وجود تفاعل تربوي ديمقراطي أكبر عند الذكور بالمقارنة مع الإناث، حيث تجلى تأثير الجنس في تفاعل تربوي ديمقراطي لصالح الذكور الذين أبدوا إنطباعات أفضل فيما يتعلق بالتعامل الديمقراطي مقارنة بالإناث. ويمكن تفسير هذا التباين إلى نظرة المجتمع للذكر الذي يضعه في مرتبة أعلى مقارنة بالإناث مما يجعل الهيئة التدريسية تحسن من ممارساتها الديمقراطية بالنسبة للذكور مقارنة بالإناث. دراسة الفرضية الفرعية الثانية : من أجل اختبار دلالة الفروق بين مستويات التعامل الديمقراطي في المدرسة تبعاً لنوع المؤسسة التعليمية، قمنا بإجراء اختبار ستودنت T-test لإجابات التلاميذ لجملة النقاط التي سجلوها على مجموع فقرات مقياس التعامل الديمقراطي في المدرسة وتم بناء الجدول رقم (06) الذي يتضمن معطيات تحليل الاختبار التائي.

الجدول رقم (06) : يوضح دلالة الفروق بين مستويات التعامل الديمقراطي في المدرسة

تبعاً لمتغير نوع المؤسسة التعليمية

مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة (ت)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد أفراد العينة	مستويات متغير نوع المؤسسة	الأساليب الإحصائية المتغير
0.036	49	2.095	4.19	23.69	46	عمومية	نوع المؤسسة
			4.80	24.35	4	خاصة	

* الفرق دال عند مستوى 0.01

يتضح من معطيات الجدول رقم (06) أنه توجد فروق دالة إحصائية فيما يخص مستويات التعامل الديمقراطي في المدرسة تعزى لمتغير نوع المؤسسة حيث بلغت القيمة التائية المحسوبة (ت) (2.095) عند مستوى 0.05 وبالعودة إلى متوسطات إجابات التلاميذ تبعاً لنوع المؤسسة التعليمية يلاحظ أن المتوسط الحسابي للمدارس

التعليمية الخاصة و المساوي ل (24.35) أكبر من المتوسط الحسابي للمدارس التعليمية العمومية و المساوي ل(23.69)، والفروق الإحصائية المسجلة لصالح التعامل الديمقراطي في المؤسسات التعليمية الخاصة . و تبين هذه النتيجة أن المؤسسات التعليمية الخاصة تعنى بالتعامل الديمقراطي بدرجة أكبر من المدارس التعليمية العمومية، وهذا يعني أن الممارسات الديمقراطية أكثر حضورا في المؤسسات التعليمية الخاصة بالمقارنة مع المؤسسات التعليمية العمومية. هذا ما يشير إلى إخفاق المدرسة العمومية في أداء مهمتها الإنسانية و تكوين وعي ديمقراطي للمتعلمين بسبب هيمنة منظومة القيم الكلاسيكية القائمة على لغة القمع و الزجر .

التوصيات :

بناء على النتائج المتوصل إليها في الدراسة الحالية والتي تعكس تدني في مستويات التعامل الديمقراطي بناء على آراء التلاميذ و انطباعاتهم، فإننا نوصي بما يلي:

- 1- إجراء المزيد من الدراسات العلمية التي تتضمن أثر الممارسات الديمقراطية على الطلبة على عينات أكبر .
- 2- العمل على تعزيز الاعتماد على الأساليب الديمقراطية في المؤسسات التعليمية وذلك من خلال تدريب المعلمين وإكسابهم القدرة على التفاعل الإيجابي مع الطلبة لتطوير الحياة الديمقراطية في المؤسسات التربوية.
- 3- تنمية الفكر الديمقراطي لدى التلاميذ داخل جماعات تربوية من خلال تفعيل التقنيات التنشيطية كتنمية ديناميكية الجماعة في الأنشطة اللاصفية داخل المدرسة.
- 4- تحسين المناخ المدرسي من خلال مناقشة قضايا التربية والتعليم في اللقاءات والندوات والمجالس التعليمية .
- 5- تنمية الأنشطة الأدبية والفنية والعلمية والتقنية والرياضية من أجل خلق مؤسسات بيداغوجية إيجابية فعالة صالحة يحس فيها التلاميذ والمدرسون بالسعادة والطمأنينة والمودة والمحبة.
- 6- تطبيق البيداغوجيا الفارقية داخل الفضاء التربوي لمحو الفوارق المعرفية والقضاء على الفشل الدراسي والحفاظ على مستوى الذكاء الدراسي الموحد قصد تحقيق النتائج المرجوة من بيداغوجيا الكفايات .

قائمة المراجع:

1. اليوسف عبد الله بن عبد العزيز (2004) دور المدرسة في مقاومة الإرهاب والعنف و التطرف، بحث قدم للمؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، الرياض: جامعة محمد بن سعود الإسلامية.
2. جان بياجي: (1998) ،التوجهات الجديدة للتربية، ترجمة: محمد الحبيب بلكوش، دار تويقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى .
3. جميل حمداوي: (2008)، من مستجدات التربية الحديثة والمعاصرة، منشورات الزمن، سلسلة شرفات رقم:23، الطبعة الأولى .

4. **مزيان محمد (2006)** : مبادئ البحث النفسي والتربوي ، دار الغرب، الطبعة الثانية، وهران، الجزائر .
5. **اليونسكو(1995)** مشروع إطار العمل المتكامل بشأن التربية من أجل السلام و حقوق الإنسان الديمقراطية، التربية الجديدة ، عدد 58، 205-212.
6. **الغنام، نعيمة إبراهيم (2001)**. فاعلية أداء مديرة المدرسة الابتدائية بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية في ضوء معايير إدارة الجودة الشاملة. رسالة ماجستير في التربية غير منشورة، جامعة البحرين: البحرين
7. **أحمد إبراهيم أحمد: الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية، الطبعة الأولى 2003**
8. **النشاش، هيام محمد (2006)**. تطوير نموذج لضمان الجودة في الجامعات الأردنية في ضوء الواقع والنماذج العالمية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية: عمان، الأردن.

9. **Cornin, Melvyn Charies, (2004)**. Continuous Improvement in A New York State School District: A Case Study. Dissertation Abstracts International, A 65/04.p.1189, Oct.

10. **Peter Mortimore** : “Measuring Educational Quality”, British Journal of Educational Studies, vol (39), n^o (1), February 1991.

11. **Regauld, Micheal Henry (2003)** “ AStudy of Continuous Improvement Process Based on Total Quality Management Principles As Applied to the Educational Environment “ MA thesis, Pennsylvania State University.

12. **Rhodes. Lewis. A:** “ On the road to quality”, Congress library, U.S.A, 1997.